معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق

للفترة (1996 – 2014)

د.معن ثابت عارف

مدرس

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة نوروز

دهوك – العراق

ma3n_1960@yahoo.com

د.هاشم محمد سعيد رشيد

مدرس

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة نوروز

دهوك ـ العراق

Hashim742003@yahoo.co

معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفتره (1996-2014)

الخلاصة

يسعى هذا البحث إلى تحليل فكري نظري لمفهوم الحكم الصالح وأبعادها ومقاييسها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والبشرية بالتركيز على حالة العراق اقليم كوردستان في ظل التغييرات السياسية الراهنة والهيكل الاقتصادي للبلد والمتغيرات الدولية المتمثلة في ظهور الليبرالية والعولمة والدعوة الى اتباع الشفافية ومكافحة الفساد في ظل التحديات التي تواجه الدولة الحديثة والحكومات في ظل العولمة والانفتاح العالمي وضرورة مراعاة الدور الجديد للدولة والحكومات وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وحتى الاعلام الحر في صنع القرارات وتحقيق التنمية الحقيقية من خلال توفير البيئة المناسبة للاعمال والاستثمار.

وقد تبين من مؤشرات الحكم الستة المنشورة من قبل البنك الدولي، انها في تراجع مستمر في العراق خصوصاً بعد سنة 2005 بسبب سوء ادارة الحكم واستمرار عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد والمحسوبية والمحاصصة السياسية وغياب دور المؤسسات وتوفير الاطر التنظيمية للنهوض بالتنمية وتطوير الاقتصاد، وسيادة فلسفة القطاع العام وغياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص وهذه تشكل اهم معوقات امام تطبيق معايير الحكم الصالح في البلد.

Abstract

This research seeks to intellectual theoretical analysis of the concept of good governance and the dimensions and standards and their relation to economic and human development by focusing on the case of Iraq and the Kurdistan Region in the current political changes and economic structure of the country and international variants of liberalism, globalization and the call appearance to follow the transparency and the fight against corruption in the light of the challenges facing the modern state and governments in the context of globalization and global openness and the need to take into account the new role of the state governments and the involvement of civil society and the private sector and even the free media in decision-making and achieve real development by providing a suitable environment for business and investment. It was found from the six ruling published indicators by the World Bank, it continues to decline in Iraq, especially after the year 2005 due to poor governance and the continuing political instability and rampant corruption, nepotism and political quotas and the absence of the role of institutions and the provision of regulatory frameworks to promote development and the development of the economy, and the rule of public sector philosophy and the absence of the real role of the private sector and this is the most important impediments to the application of good governance standards in the country.

المقدمة:

تزايد الاهتمام بقضية الحكم وادارته منذ تبلور مفاهيم العولمة والليبرالية في بداية عقد التسعينيات نتيجة لدورها في تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية، مما يتطلب الامر تقوية آليات التعاون بين مؤسسات الحكم الصالح (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وبذل الجهود من اجل تحسين ادارة الحكم ووضع استراتيجيات لضمان الشفافية ومكافحة الفساد، ولم تقتصر هذه الجهود على

الدول المتقدمة فحسب، بل شملت ايضاً الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من مشكلات هيكلية مزمنة.
ومن هذا المنطلق كان لا بد من وضع البرامج الكفيلة والارضية القانونية المناسبة لتطبيق وتبني معايير الحكم الصالح القائم على الشفافية والمساءلة والمشاركة الحقيقة في صنع القرارات في البلد وبناء المؤسسات الفعالة التي تساعد على إيجاد بيئة مستقرة للاستثمار بأشكاله المختلفه ومواجهة ظاهرة الفساد والهدر في الطاقات المادية والبشرية.

أهمية البحث:

شهدت المجتمعات النامية في المنطقة خلال العقدين الاخيرين جملة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية ، فالداخلية تتمثل بالتغير السياسي بعد سنة 2003 وما رافقتها من انتشار الاحزاب السياسية والمنظمات باشكالها ومؤسسات الحكم المختلفة، اما الخارجية فتتمثل في انتشار مفاهيم الديمقراطية والليبرالية والعولمة الاقتصادية والحكم الصالح والشفافية ومخاطر البيئة والتنمية المستدامة وغيرها من القضايا التي شغلت وتشغل اهتمام المجتمع الدولي بها.
وقد ادت المشكلات الاقتصادية المعاصرة الناتجة عن الظروف والازمات الاقتصادية العالمية وزيادة معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وفشل ادارة التنمية إلى اثارة التساولات بشان شرعية الحكومات في البلدان النامية، مما يتطلب ضرورة تغير التوجهات والاساليب التقليدية في ادارة الحكم بشكل ينسجم مع مبادىء الحوكمة وتفعيل ابعاد الحكم والقيام باصلاح النظام السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد والفقر وسوء استخدام الموارد المتاحة، مما يكسب البحث أهمية من خلال تحريك قضايا الحكم الصالح في العراق لعلاقتها المباشرة مع عملية التنمية والمؤسسات والرفاهية.

هدف البحث:

يكمن هدف البحث في عدد من المحاور الاتية:
ـ التعرف على مفهوم وابعاد ومقاييس الحكم الصالح من الناحية النظرية والجهود الدولية المبذولة في وضع آليات وبرامج تخدم قضايا الحكم في البلدان النامية والعراق.
ـ تحليل مؤشرات الحكم في العراق وضعف ادائها قبل وبعد سنة 2003 والى حد الان.
ـ التعرف على اهم معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق وسبل تفاديها.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على ان الحكم الصالح هو الاسلوب الانجع لتسيير الاداء الاقتصادي الفعال لاي بلد يطمح الى تحقيق التنمية بابعادها المختلفة، إلا ان هناك الكثير من التحديات والمعوقات أمام تطبيق معايير الحكم الصالح في العراق و التي تتمثل بانعدام المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي وغياب دور القانون وانتشار الفساد السياسي والمحاصصة في كل مفاصل الدوله والمحسوبية في ادارة الحكم.

منهجية البحث:

من اجل تحقيق فرضية البحث واهدافه، اعتمدنا على أسلوب التحليل الوصفي لمعايير وابعاد الحكم الصالح واثرها في التنمية والنمو الاقتصادي.
ومن اجل الوصول الى اختبار فرضية البحث تقسم الدراسة الى محاور الاتية:
ـ مفهوم الحكم الصالح والدور الجديد للحكومات في النمو الاقتصادي
ـ مؤشرات الحكم الصالح
ـ تحليل مؤشرات الحكم الصالح الستة في العراق للفترة 1996 - 2014
ـ عوائق تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق

.....

ـ الحكم الصالح: الاطار المفاهيمي

ان مفهوم الحكم هو قديم قدم الحضارة الانسانية و الذي يشير الى مجموعة مركبة من العمليات والهياكل والخصائص العامة، إذ ان عملية اتخاذ القرارات يمكن ان تستخدم في عدة سياقات مثل ادارة الشركات، الحكم الدولي، الحكم الوطني والحكم المحلي.

الحُكم بشكل عام حسب البنك الدولي، يتضمن مجموعة من القواعد التي يتم من خلالها تحويل القوة لصالح مجموعة معينة وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة وفي اطار من الشفافية والمصداقية بل وتكون مسؤولة امامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكماً صالحاً **(WORLD BANK,2003).**

وفي تقريره حول (الحوكمة والتنمية) لمجموعة البنك الدولي سنة 1992 يعرف الحكم الصالح بأنه (الطريقة التي تمارس السلطة فيها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية). إذ جاء في التقرير أن اهتمام البنك الدولي بالحكم مستمد من حرصها على استدامة المشاريع التي تساعد على تمويلها. وخلصت إلى أن التنمية المستدامة يمكن أن يتم فقط في الاطار التي يمكن التنبؤ به وشفافية اللقواعد والمؤسسات الموجودة لتسيير الاعمال العامة والخاصة، ووصفت جوهر الحكم الصالح كسياسة يمكن التنبؤ بها ومفتوحة ومستنيرة، جنباً إلى جنب مع المساءلة ومحاسبة الحكومة عن افعالها. وكل العناصر الموجودة في المجتمع المدني تُعتبر هي القوى المشاركة في الشؤون العامة في ظل سيادة القانون ، وان دعوتها الى الحكم الصالح هي مساهمة حصرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه التحديد الهدف الاساسي هو الحد من الفقر على نحو مستدام في العالم النامي **(IFAD,1999).**

اما نظرة صندوق النقد الدولي بشأن الحكم الصالح، فيشير الى ان هذا الحكم مهم في جميع مراحل التنمية، بالتركيز على جوانب الحكم الصالح التي ترتبط بشكل وثيق بمراقبة سياسات الاقتصاد الكلي وهي شفافية الحسابات الحكومية، فعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص.

وفي خطابه امام مجلس الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في سنة 1997، اكد ميشيل كامديسوس مدير صندوق النقد الدولي ان مؤسسته مهتمَ بشكل اساسي على ضرورة استقرار الاقتصاد الكلي ، والنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية لدول الاعضاء، ويقدم الصندوق الاستشارات للدول من اجل تجنب الممارسات الفاسدة وتقديم المساعدة الفنية ذات الصلة بشكل اساس في مجالين منها:

ـ تحسين إدارة الموارد العامة من خلال الاصلاحات التي تشمل مؤسسات القطاع العام (كالخزينة، البنك المركزي، الشركات العامة، الخدمة المدنية ومديرية الاحصاءات الرسمية) والقيام بالاجراءات الادارية اللازمة كمراقبة النفقات وإدارة الموازنة وتحصيل الايرادات.

ـ دعم وتطوير وصيانة البيئة الاقتصادية والتنظيمية الشفافة والمستقرة التي تؤدي الى كفاءة أنشطة القطاع الخاص كأنظمة الاسعار، أنظمة الصرف والتجارة، والانظمة المصرفية واللوائح المثقلة بها (**International Monetary fumd-IMF,1997).**

وحسب تعريف الامم المتحدة، يشير الحكم الجيد او الصالح الى وجود ثمانية خصائص رئيسية منها المشاركة، والتوافق، الشامل والعادل والكفوء والفعال والاستجابة وحكم القانون. هذا الحكم يطمأن بأن الفساد تبقى مستوياته منخفضة، وتأخذ في الحسبان وجهات نظر الاقليات، وان أصوات الاكثريه في المجتمع مسموعة في اتخاذ القرارات. ويتضمن الحكم الصالح الاستجابة أيضاً إلى الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع **(UNITED NATIONS, 2013).**

اما تعريف برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP)، فينظر إلى الحكم الصالح على انه الطريقة التي تستخدمها السلطة السياسية والإدارية في ادارة شؤون البلد على كافة المستويات، وتتضمن كذلك آاليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يقوم المواطنون ومختلف الجماعات بتحديد مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتأدية واجباتهم وحل خلافاتهم **(امنصوران سهيلة، 2006: 132).**

ويستند هذا المفهوم الى تسعة معايير للحكم الصالح منها: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية.

وفي سنة 1989 قدم البنك الدولي تقريرا عن الدول الافريقية وجنوب الصحراء وتم فيه وصف الازمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية، وأرجع اسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات نفسها، وفي النصف الثاني من التسعينيات تم التركيز على فعالية المساعدات، مما ادى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء الحكومي، والذي كان بمثابة العودة لدور الدولة **(فرج، 2012: 3-4).**

مؤشرات الحكم الصالح

يقوم الحكم الصالح على عدة معايير تختلف من بلد لآخر، وهذا الاختلاف ظهر نتيجة الاختلاف في الثقافات والخصوصيات ومستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول. كما ان معايير الحكم الصالح تتوزع بين مختلف المجالات ولا تشمل الحكومات فقط بل جميع المؤسسات الاخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما تختلف معايير الحكم حسب أولويات الجهات الصادرة لها واختلاف مصالحها.

فالدراسات الصادرة عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة تعتبر اكثر شمولا في تغطيتها لمعايير الحكم الصالح، بالرغم من اننا لا نعتمد عليها في دراستنا، حيث تضمنت تسعة معايير منها: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية المحاسبة، الرؤية الاستراتيجية **(UNDP,2002: 3-5).**

ـ**المشاركة**: تعني الحق في صنع القرارات من خلال المجالس التشريعية المنتخبة، وضمان الحريات السياسية والديمقراطية من خلال تشكيل الاحزاب السياسية والجمعيات وحرية التعبير.

ـ **حكم القانون**: يعني ضرورة توفير الغطاء القانوني للحريات والمشاركة السياسية وضمان حقوق الانسان والمؤسسات التي تنظم العلاقات بين المواطنين والدولة، واحترام فصل السلطات واستقلالية القضاء والمساواة امام القانون، مما يتطلب وجود الشفافية والمحاسبة في نشاطات الدولة.

ـ **الشفافية**: تعني الافصاح عن المعلومات امام الجميع التي يساعد العمل في اتخاذ القرارات السليمة في مجال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ونشر المعلومات بالشفافية امام الراي العام وصناع السياسات ليتمكنوا من توجية الموارد المتاحة والامكانيات في خدمة المجتمع وتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والسيطرة على الفساد.

ـ **حسن الاستجابة**: تعني سرعة المؤسسات وقدرتها في تلبية احتياجات المجتمع وضمان حقوقهم المشروعة.

ـ **التوافق**: تعني وجود القدرة في التحكيم والتوسط بين المصالح المختلفة والمتضاربة بهدف تحقيق المصلحة العليا لفئات المجتمع دون استثناء.

ـ **المساواة**: ضمان حق الحصول على الفرص المتكافئة بين الرجال والنساء والارتقاء بالمكانة الاجتماعية لهم.

ـ **الفعالية**: وهذه تهدف الى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع العامة بادارة عقلانية ورشيدة والحصول على نتائج ايجابية لمصلحة المواطنين.

ـ **المحاسبة**: يعني ضرورة وجود نظام للمحاسبة والمساءلة السياسية والادارية للمسؤولين في الوظائف العامة والقطاع الخاص مما يضمن حماية حقوق المواطنين ومصالحهم من التعسف والفساد السياسي للمسؤولين.

ـ **الرؤية الاستراتيجية**: وهذا يعني ضرورة وجود مبدأ الشراكة بين المؤسسات العامة والخاصة داخل الدولة بهدف تحسين ظروف الناس وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وفهم التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات.

اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي تركز في عملها على الإدارة العامة على وجه الخصوص على العناصر الأساسية للحكم الصالح، وهي: **(Gisselquist,2012: 8)**

ـ **المساءلة**: و توضح الحكومة القادرة والمستعدة لإظهار مدى أعماله وقراراتهابما يتماشى مع الاهداف المتفق عليه بشكل واضح.

ـ **الشفافية**: الإجراءات الحكومية والقرارات وعمليات صنع القرار المفتوحة إلى مستوى مناسب من التدقيق من جانب المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، وفي بعض الحالات، المؤسسات الخارجية والحكومات.

ـ **الكفاءة والفعالية**: الحكومة تسعى لإنتاج المخرجات العامة وجودتها، بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين، بأفضل التكاليف، وتضمن مخرجات تلبي غايات صناع السياسات.

ـ **الاستجابة**: الحكومة لديها القدرة والمرونة على الاستجابة بسرعة للتغيرات المجتمعية، والتي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المجتمع المدني في تحديد المصلحة العامة.

ـ **الرؤية الاستراتيجية**:و توضح الحكومة القادرة على استباق المشاكل والقضايا على أساس البيانات والاتجاهات الحالية في المستقبل وتطوير السياسات التي تأخذ في الاعتبار التكاليف المستقبلية والتغيرات المتوقعة (مثل الديموغرافية والاقتصادية والبيئية، الخ).
ـ **سيادة القانون**: وهي فرض القوانين واللوائح بشكل شفاف وعلى قدم المساواة في المجتمع.

اما البنك الدولي والدراسات القريبة منها فقد قامت بنشر المؤشرات الستة للحكم الصالح منذ سنة 1996 وتطلق عليها (Worldwide Governance Indicator- WGI) وهذه المؤشرات تعكس قيم حسابات المئات من المتغيرات الثانوية التابعة للمؤشرات الستة، بالاضافة الى التقييمات والمسوحات التي تقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة والشركات المتخصصة، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين -2.5(أداء سيء جداً) الى +2.5(أداء ممتاز)، من تلك المؤشرات الستة: حرية الراي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، نوعية السيطرة والضبط، دور القانون، ضبط الفساد (Daniel Kaufman & et al,2009:1-11).

ـ حرية الرأي والمساءلة (Voice & Accountability):
تعني مدى قدرة الأفراد على اختيار حكوماتهم ودورهم في مراقبة السلطات، وتشمل أيضا حرية الإعلام، .وقد برز هذا المؤشر واحتل الأولوية في جدول أعمال التنمية الدولية والحوار الأوسع حول أهمية الحوكمة في تحسين فرص الفقراء، إلا أن آثار قياس هذا المؤشر محدودة حتى الآن وأن النتائج في جميع مجالات سياسة التنمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للجهات المانحة لفهم تأثير عملهم.
يتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية منها: مسؤولية السلطات العامة، حرية التعبير، حقوق الإنسان، حرية الجمعيات، حرية التجمع والمظاهرات، دليل الديمقراطية، الحريات المدنية، احترام حقوق الأقليات، الحقوق السياسية، حرية الصحافة، المجتمع المدني، الثقة بالبرلمان، السجن بسبب الانتماء العرقي والجنس والاتجاه السياسي أو الدين.. والخ، شفافية العمل العام في الحقل الاقتصادي، شفافية السياسة الاقتصادية، حرية تنقل الأشخاص، مدى تدخل الجيش في السياسة، الثقة في الأمانة ونزاهة الانتخابات، الديمومة المؤسسية التي تدعم ترسيخ النظام السياسي.

ـ الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political stability & Absence of Violence)
وهذا يعني مدى احتمال عدم استقرار الحكومة وتعرضها للتغير ودرجة استقلالية الحكومات عن الضغوط السياسية ونوعية الصياغة وتطبيق السياسة ومصداقية التزام الحكومات بمثل هذه السياسات. وهناك العديد من المؤشرات الفرعية التي تعكس مدى وجود الاستقرار السياسي في بلد ما منها، خطر الانقلاب العسكري، خطر التمرد، الإرهاب السياسي، خطر الحرب الأهلية، خطر الاضطرابات الحضرية الرئيسة، النزاع المسلح، المظاهرات العنيفة، الاضطرابات الاجتماعية، التوترات الدولية، الاغتيالات السياسية، تفشي الاختفاء القسري، تفشي حالات التعذيب، معدلات الخطورة الأمنية، النزاعات ذات الطبيعة القومية والإقليمية أو الدينية، أعمال العنف بخصوص التنظيمات السياسية، الأمن العام الخارجي، استقرار الحكومة، النزاعات الداخلية والخارجية، التوترات العرقية، الاضطراب المدني.
ـ فاعلية الحكومة (Government Effectiveness)

هذا المؤشر يعكس جودة الخدمات العامة ودرجة استقلالية المؤسسات الحكومية عن الضغوط السياسية، ونوعية السياسات المطبقة ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه السياسات. وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم جمَّعَت عناصره من مصادر مختلفة.
إن قياس فعالية الحكومة، يجسد قدرتها على تنفيذ سياسات سليمة من خلال قياس جودة الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات اللازمة وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة تجاه المهام والواجبات.
إذ يقيس هذا المؤشر فعالية الحكومات في مختلف البلدان ومن مؤشراتها الفرعية: عدم استقرار الحكومة، عدم فعالية الحكومة، إخفاق المؤسسات، النوعية البيروقراطية، البيروقراطية المفرطة، نوعية البنى التحتية، نوعية المدارس العامة، هدر الوقت بالإدارة العليا التي تتعامل مع المسؤولين الحكوميين، الرضا بنظام النقل العام، الرضا بالطرق والطرق السريعة، مدى الرضا بنظام التعليم، نوعية تجهيز السلع العامة، التعليم الأساسي والصحة، قدرة السلطات العامة على تطبيق الإصلاحات، نوعية البيروقراطية.

- نوعية السيطرة والضبط (Regulatory Quality):
يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتطبيق السياسات والتعليمات الصحيحة التي تسمح له وتروج لتطوير القطاع الخاص. هذا البعد يركز على نوعية الإشراف والمراقبة في الأسواق المالية وغير المالية ومدى التعقيدات الإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي، أي أنها تصور قدرة الحكومة في صياغة وتطبيق السياسات والتعليمات الصحيحة التي تسمح له وتروج لتطوير وتنمية القطاع الخاص.
ومن مؤشراتها الفرعية: تنظيم التصدير والاستيراد ، القيود الداخلية والخارجية على الملكية، الممارسات التنافسية غير العادلة، التحكم بالأسعار وادارتها، التعريفات والضرائب المنحازة، الحماية المفرطة، التعليمات الإدارية الصارمة، تشوهات النظام الضريبي، موانع الاستيراد، كلفة التعريفات كعقبة أمام النمو، سياسات الاحتكار، البيئة والمنافسة، الاستثمار الأجنبي، الاعمال المصرفية المالية، سهولة المباشرة بالأعمال، سهولة دخول الشركات الجديدة إلى السوق، المنافسة بين النشاطات التجارية، محفظة الاستثمار، نوعية النظام الضريبي..والخ.

- دور القانون (Rule of Law):
يتمثل هذا العامل بمدى كفاءة النظم القانونية والقضائية وفاعليتها وثقة المتعاملين فيها، وخاصة نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم فضلاً عن مستوى الجريمة والعنف. إن حكم القانون هو مبدأ قانوني ولا احد يعاقب بحالة معينة إلا إذا تم خرق القانون.
ومن بعض مؤشرات الفرعية لدور القانون (الخسائر وكلفة الجريمة، اختطاف الأجانب، الجريمة المنظمة، الشفافية في النظام القضائي، مصادرة أو نزع الملكية، حماية حقوق الملكية الفكرية، كلفة الجريمة المنظمة، غسيل الأموال من خلال البنوك واسعة الانتشار، تأثير أجهزة الشرطة، السلطة القضائية مستقلة عن التأثيرات السياسية من الحكومة، إلاطار القانوني لمواجهة الإجراءات الحكومية غير الكفوءة، ضعف حماية الأصول المالية، التبرع غير الشرعي إلى الأطراف ذوي العلاقة).

- ضبط الفساد (Control of Corruption)
هذا المؤشر يعكس وجود ظاهرة الفساد المالي والإداري ومدى تفشيه في إتمام المعاملات وتأثيره على بيئة الأعمال، وتزداد درجة هذا المؤشر كلما يتم أستغلال المصالح العامة من اجل المصالح الخاصة.

ومن موشراتها الفرعية : مدى ثقة الجماهير بنزاهة السياسيين، إغراق الأموال العامة بسبب الفساد المشترك، خسائر وكلفة الفساد، مدى انتشار الفساد في الحكومة، مستوى الفساد

السياسي ومدى تفشي الفساد بين الأحزاب السياسية ، البيروقراطية في البلد، الفساد في الجهاز القضائي، تفشي الفساد والرشوة في الاقتصاد بين المسؤولين العاميين.

ونحن في دراستنا سنعتمد على مؤشرات البنك الدولي الاخيرة للحكم الصالح وبيان تحليلها لحالة العراق منذ سنة 1996 والى 2014 باعتبار ان هذه المؤشرات هي الاقرب الى اعطاء حقائق ونتائج سليمة ودقيقة حول معايير الحكم الصالح للدول المختلفة ومن ضمنها العراق التي تبين ضعف اداءها بسبب تردي الاوضاع السياسية وانعدام الامن وتفشي الفساد بانواعها والتخلف في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية خصوصا بعد مرحلة التغيير السياسي سنة 2003.

مؤسسات الحكم الصالح:

إن الحكم الصالح يعتمد على تكاملية عمل ومؤسسات الدولة مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني بتفرعاتها المختلفة، كما هوموضح في الشكل الاتي، إذ نرى ان دور الاعلام بالرغم من امكانية اختراق حجمها إلا انها قد توفر مؤشرا كالقوة النسبية في العديد من البلدان الغربية ما عدا النامية، وان دور الحكومات قد يكون ضئيلاً جداً في بعض البيئات، وقد تلعب الشركات المتعددة الجنسيات كمؤسسات القطاع الخاص دوراً مهيمناً في بعض البلدان وسلطاتها تنتقل عبر الحدود السياسية للبلدان. كما أن هناك تداخلاً بين هذه المؤسسات من خلال علاقة المسؤولين العاميين بالقطاع الخاص بواسطة الاعمال التجارية. كما توجد تحولات جارية في مجال المجتمع المدني على الرغم من أن هذا النمط هو اقل وضوحاً في بعض البلدان، إذ يزداد دور المجتمع المدني في المجتمعات التي ترغب حكوماتها في تقاسم السلطة مع القطاعات الاخرى ونقل المهام إلى القطاع الطوعي او الغير ربحي.

الشكل (1)

مؤسسات الحكم الصالح

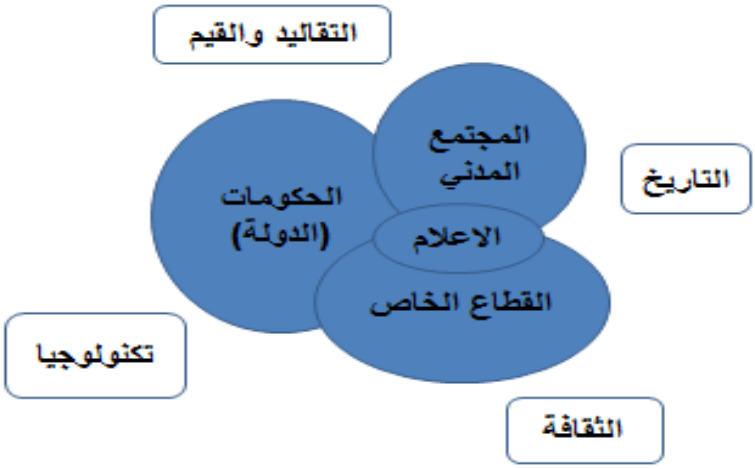

المصدر:

John Graham & et al,2003, Principles for Good Governance in the 21st Century, the Institute On Governance, Policy Brief, No.15.

مكونات الحكم الصالح

ان لتحقيق معايير الحكم الصالح لا بد من وجود جهود مشتركة للاطراف والمكونات الرئيسة للحكم والتي تتمثل في الدولة بمؤسساتها، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وسنتطرق الى بيان دور كل من هذه الاطراف.

1. **الدولة**

الدولة كما يعرفها فوكوياما هي مؤسسة انسانية قديمة، يرجع عهدها إلى المجتمعات الزراعية الاولى التي نشأت في بلاد ما بين النهرين قبل حوالي ستة آلاف عام وكذلك في الصين على امتداد آلاف السنين، اما الدولة الحديثة التي ظهرت في اوروبا استطاعت ممارسة سلطة السيادة على مناطق واقاليم شاسعة، وهذه الدولة الحديثة سمح بظهور العالم الاقتصادي كما نعرفه اليوم، حيث تتمتع بمدى واسع من الوظائف المختلفة تسخره لخدمة أغراض سلبية وإيجابية على حد سواء التي تتيح سلطتها القسرية لحماية حقوق الملكية وتوفير الامن والسلامة العامة، وفي نفس الوقت تخولها هذه السلطة في مصادرة الاملاك الخاصة والاعتداء على حقوق مواطنيها (**فوكوياما، 2007: 41-42).**

فالدولة حسب تعريف البرنامج الانمائي للامم المتحدة بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية) المهتمة خصيصاً بالتنظيم وإلادارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود اقليم معين خدمة للمصالح العامة للمجتمع **(UNDP, 1997:34).**

وهناك من يعرف بأن الدولة ما هي إلا ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي تولدت حسب قانون طبيعي ، حكمها مندرج تحت حكم المجتمع العام والتي تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل، تنظم التعاون، تمهد طرق السعي، تشجع الكسب وطلب العلم، تحافظ على الامن في الداخل والسلم في الخارج، اي ردع العنف اللامعقول ما دام له اثر بين البشر بقدر ما تتقدم الانسانية في سبيل العلم والرفاهية والسعاد، بقدر ما تخف ضرورة اللجوء الى الدولة بشأن المحافظة على السلم، فتتلاشى وسائل الدولة الزجرية والقمعية، داخلياً على الاقل في المرحلة الاولى. اما الدولة الفاسدة، المناقضة للمجتمع،

المبنية على العنف واستبعاد الناس، فليست سوى مؤامرة ضد الانسانية (**العروي، 2001: 14-15**).

ان المفهوم الجديد للدولة كما يراها ماكيفر هو أنها مؤلفة من الشعب ككل، واقترن هذا المفهوم للحكومة على انها وكيلة للشعب تنبثق من ارداته وتتحمل المسؤولية تجاهه، وادى بروز هذا المفهوم الى افتتاح عهد جديد في تاريخ الحكومة، مما يعني ضرورة وجود الرقابة على الحكومة بابعادها وحدودها، وهو يتحقق تحققاً سليماً في النظام الديمقراطي وحده، ويظل عرضة للتشوية في الانظمة الاخرى (**ماكيفر، 1984: 146**).

نستنتج مما سبق ان الدولة هي المسؤولة عن توفير الاطار التشريعي التي تنظم العلاقة بينها وبين الشعب، من خلال السماح للمشاركة في صنع القرارات والتشريعات وتحديد المصالح، بالاضافة الى منح الصلاحيات والسلطات لهيئات الحكم المختلفة في تادية وظائفها، وهذا لا يتم إلا من خلال احترام حقوق الملكية والسلامة العامة وتوفير واحترام الحريات وحقوق الانسان وحرية الاعلام وتشكيل منظمات المجتمع المدني.

ان لتحقيق معايير الحكم الصالح يتوجب تأمين علاقة الشراكة بين مكونات الحكم الثلاث (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في علاقات طوعية تحقق منافع مشتركة، بالاضافة الى وجود الشراكة في مجال قطاع الاعمال بين الشركات على المستويين المحلي والدولي، وهذه الشراكة حسب تقرير التنمية الانسانية العربية تشمل عدة أبعاد منها، انها عملية طوعية بين هذه المكونات، المشاركة في تحمل الاعباء والمنافع، المساواة بين أطراف الشراكة في وضع الاهداف وإدارة عملية الشراكة في وضع القرارات، وفي توزيع الادوار، وتحمل النتائج. كما يرى البعض ان المفهوم الاوسع للشراكة يتضمن مبدأ ملكية الدول النامية فستراتيجية التنمية ويضمن حق الدول المتقدمة في التأكد من ان شركاءها من الدولة النامية يتحركون في الاتجاه الصحيح وفقاً للمبادىء المتفق عليها بين الجميع (**تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002: 37-39**).

2. القطاع الخاص

يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الاقتصادية وغير الاقتصادية غير المملوكة من الدولة في القطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والاسواق المالية والبنوك التجارية ووسائل الاعلام الاهلية..والخ.

تهدف سياسة المؤسسات الدولية كالصندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطية وسياسات الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح انظمة الحكم والإدارة وذلك لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة، وخصخصتها أو فتح راسمالها إلى المشاركة الخاصة في إسهامها وتحسين مقاييس التسيير والمراقبة العامة لأن المؤسسات التابعة للقطاع العام تتميز بالعجز العام وعليه لا بد من إحداث التغيرات العميقة من الاستقلالية والخصخصة وتصفية المؤسسات المفلسة وتقليص تدخل الدولة في الانشطة الإنتاجية وترشيد الدعم لها (**صبع عامر، 2008: 56**).

ان الانفتاح والشفافية ضرورية لتحقيق النمو المستمر، وهذا بالتالي يتطلب إشراك المواطنين والقطاع الخاص القادرين على تقييم دور وأداء الحكومات من خلال الاطلاع على البيانات الرسمية وامتلاك القدرة على محاسبة الحكومات و بالتالي تحقيق نتائج الجيدة للتنمية (**UNDP, 2014:6**).

وفي العراق، استمرت هيمنة القطاع الحكومي على كافة الانشطة الاقتصادية حتى سنة 1987 عندما أجبرت الصعوبات الاقتصادية على اعتماد سياسة الباب المفتوح أمام القطاع الخاص، وأوقفت التدخل المباشر في الزراعة ومن ثم شهدت فترة (1987 – 1990) خصخصة المزارع المملوكة للدولة وعدد من مصانع القطاع العام، وتحرير سوق العمل، وإنشاء سوق الاوراق المالية وترخيص البنوك التجارية وتوفير كافة الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص، مما رسخت من دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية، إلا انه مع فرض العقوبات الدولية سنة 1990 تراجع دور القطاع العام وهيمن القطاع الخاص على الانشطة الاقتصادية عندما قررت الحكومة فتح السوق أمام المستوردات الرخيصة والمدعومة التي أغرقت السوق المحلية، وتفاقمت محنة القطاع

الخاص بعد سنة 2003 مع انعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي وسياسة الاستيراد المفتوح، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار، وغياب الادوات المالية المختصة، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال، أدت هذه العوامل إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي الاجمالي(**تقرير استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014: 43).**

3. المجتمع المدني

يطلق تسمية المجتمع المدني على كافة المؤسسات الطوعية الغير النفعية التي تعمل من اجل نشر مجموعة من القيم التي تهدف الى تطوير وتنمية المجتمع، ويضم مؤسساته المنظمات الطوعية غير الحكومية والاحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الانسان.

تستطيع مؤسسات العمل المدني، وفي مختلف المجتمعات، أن تلعب دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتعزز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الصالح، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات يمكن أن تدعم السلطة في تعزيز الحكم الصالح من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز اطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، والمشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في المناقشة والتداول في القضايا الهامة منها صياغة القوانين وتعديلها، وإعداد الدراسات والابحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة وقضايا المرأة والطفل واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التشريعية والتنفيذية، والاستثمار في المشاريع ذات العلاقة بهدف التخفيف من المشاكل المجتمعية، وتقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على السلطات المختلفة، والعمل على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات (**المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، 2011:11-12).**

أن النمو المستمر يمكن أن يحدث فقط في اطار متوقع وشفاف من القواعد والمؤسسات المختلفة، حيث جوهر الحكم الجيد يتطلب افساح الفرصة للمجتمع المدني للمشاركة في صياغة استراتيجيات التنمية لتكن قادرة على المشاركة في تصميم وتطبيق البرامج والمشاريع، كما يساهم المجتمع المدني في التنمية الانسانية المستدامة من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية في تخفيف الفقر، وإيجاد الاعمال، وحماية البيئة والنهوض بدور المرأة (**IFAD,1999: 2-6).**

تحليل مؤشرات الحكم الصالح الستة في العراق للفترة 1996 - 2014

حسب المسح الذي قام به البنك الدولي لتحليل مؤشرات الحكم للعديد من الدول، تظهر نتائج سيئة لغالبية الدول النامية بسبب تفاقم الازمات السياسية والاقتصادية وهشاشة هياكلها واداراتها وسوء ادارة الحكم فيها، كما ينطبق هذا على الوضع في العراق والذي بالرغم من تغير نظامها السياسي بعد سنة 2003 إلا ان مؤشرات الحكم لم تجري عليها تغييرات نحو الاحسن خصوصاً فيما يتعلق بالجانب الامني والاستقرار السياسي وانتشار الفساد وغياب دور القانون والمساءلة.

جدول (1)

مؤشرات ابعاد الحكم (المؤسسات) في العراق خلال المدة (1996 - 2014)

(2.50+ أداء جيد: 2.50- أداء سيء)

مؤشرات المؤسساتية / السنوات	الرأي والمسائلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	مكافحة الفساد
1996	-1.96297	-1.85437	-1.94719	-2.03801	-1.40777	-1.53868
1998	-1.92167	-1.67069	-1.86534	-2.17287	-1.4487	-1.25464
2000	-1.9898	-1.78143	-1.86514	-2.15748	-1.30089	-1.47454
2002	-2.03253	-1.64425	-1.87626	-1.99355	-1.44782	-1.29985
2003	-1.47905	-2.4592	-1.69742	-1.42993	-1.71458	-1.21891
2004	-1.67489	-3.17681	-1.65534	-1.6468	-1.89662	-1.56606
2005	-1.40973	-2.71782	-1.66462	-1.51262	-1.78477	-1.46055
2006	-1.40849	-2.83037	-1.77472	-1.40211	-1.82438	-1.56164
2007	-1.24813	-2.79007	-1.60095	-1.32434	-1.94213	-1.57239
2008	-1.20865	-2.49826	-1.26891	-1.14698	-1.85557	-1.5705
2009	-1.15047	-2.20316	-1.22728	-1.01299	-1.78061	-1.39512
2010	-1.06335	-2.27229	-1.2261	-1.06714	-1.61839	-1.3315
2011	-1.14	-1.95	-1.15	-1.10	-1.51	-1.22
2012	-1.13	-1.93	-1.11	-1.27	-1.50	-1.24
2013	-1.10	-2.02	-1.08	-1.26	-1.47	-1.25
2014	-1.21	-2.47	-1.13	-1.25	-1.36	-1.34

الجدول من تنظيم الباحثين بالاعتماد على المصادر الاتيه :

1)Source: The World Bank, 2014, the worldwide governance indicators, Aggregate indicators of Governance 1996-2013, on website: www.govindicators.org

2 Daniel Kaufman, Aart Kraay and Massion Mastruzzr, 2009, Governance Matters Aggregate and Individual Governance Indicators, 1996-2008, World Bank, Policy Research, Working Paper 4978 .

3) **The Worldwide Governance Indicators, 2015 Update,** *Aggregate Governance Indicators 1996-2014,*
www.govindicators.org

وتستند هذه المؤشرات الإجمالية الستة الى 31 من مصادر البيانات الأساسية، حيث تعبر المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI) عن مجموعة بيانات البحوث وتلخص وجهات النظر حول نوعية الحكم من خلال ما يقدمه عدد كبير من المشاريع للمواطن وكذلك مسح الخبراء العاملين في البلدان الصناعية والنامية حيث يتم جمع هذه البيانات من عدد من معاهد الاستطلاع ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص. وWGI لا تعكس وجهة النظر الرسمية للبنك الدولي أو مديريه التنفيذيين، أو البلدان التي يمثلونها، بحيث لا يتم استخدام WGI من قبل مجموعة البنك الدولي عند استنداهم لتخصيص الموارد.

وبالنسبة للعراق فنلاحظ في الجدول اعلاه ما يلي :-

1- ما تمكنا من الحصول عليه من بيانات عن العراق تغطي لفتره ما يقارب العقدين من الزمن و بنظره بسيطه نرى بأن كل المؤشرات و لكل سنوات العينه لعقدين من الزمن لم تخرج من خانة المؤشرات السالبه مما يعطي تصور من البدايه ان مؤشرات ادارة الحكم في العراق تشهد الاداء السيء طول هذه الفتره .
2- ولو تناولنا المؤشر الاول (الرأي و المسائله) لوجدنا الضعف الواضح لنسوات ما قبل الاحتلال حيث كانت هنالك فقط انتخابات مجلس النواب والتي كان يسيطر عليها الحزب الواحد كأنتخابات و كمرشحين للانتخابات و بالنسبة لحرية التعبير لم يسمح في تلك الفتره بتأسيس أي جريده مغايره لتوجهات الحزب الحاكم و بالتالي لم تكن هنالك اكثر من صحيفتين مستقلتين و بعد عام 2003 جرى التهيأه للبدء بأنتخابات برلمانيه ولكن بقاء المؤشر بالاشاره السالبه لكون الانتخابات كانت تجري بطريقة القائمه المغلقه و من يحصل على مقعد في البرلمان فالغالبيه العظمى حصلوا عليه عن طريق احزابهم و بالتزكيه أو بأختيار الحزب المعني وفق نظام المحاصصه ولم ينتخبهم الشعب او لم يحصلوا إلا على اصوات قليله قد لا تتعدى عوائلهم و بالتاي سيكون حصولهم على مقعد برلماني لترضيتهم و لانجاز مصالحهم الخاصه و ليش لخدمة الشعب و حتى الاعلام صحيح ان هنالك الكثير من الصحف التي تأسست في العراق بعد عام 2003 إلا ان النخب الحاكمه سرعان ما اغوتها السلطه و اخذت تحارب الاقلام الحره التي كانت تنتقد الاداء الحكومي الهزيل في مختلف المجالات حتى وصلت الى حد التصفيه الجسديه للبعض من الصحفيين و الاعلاميين لكي تسكت الاصوات المضاده و محاولة شراء اقلام البعض منهم لصالح الحكومه ان كان في الداخل او خارج العراق ، وهذا ما جعل امكانية تحقيق فكره الحكم الصالح من الامور الصعبه التحقيق .
3- أما بالنسبة لمؤشر (الاستقرار السياسي) فنلاحظ ارقام منخفضه قبل عام 2003 مقارنه بما بعدها لكن كانت فترة من الاستقرار السياسي بسبب الحزب الواحد ولايوجد تنافس على السلطه مع أي حزب اخر، أما بعد عام 2003 فنلاحظ ان قيمة المؤشر اخذت تنخفض اكثر في الاتجاه السالب المعاكس مما جعهلا تبدو السنوات الاسوأ قياساً بالمؤشرات الاخرى ، حيث كانت تكالب الاحزاب على السلطه و التعطش الواضح لدى كل الاحزاب للحصول على المناصب السياديه ادخل البلد في دوامه من الخلافات و المهاترات السياسيه و داومه من العنف ذو الخلفيات والداوفع السياسيه فانتشرت الاغتيالات بشكل كبير و طالت الكثير من الاكاديمين والضباط ذوي الخبره العسكريه و التاريخ الطويل الى منتصف عام 2014 حيث ضرب الارهاب بشكل كبير حين احتلت خفافيش الظلام من داعش مدن عراقيه و فعلت ما فعلت من الارهاب و القتل و العنف لذلك نرى ان المؤشر سجل اعلى نسبة منخفضة له في عام 2014 وهذا كله يعمل على تقويض امكانيه الارتقاء بتطبيق مؤشرات الحكم الصالح .

4- أما بالنسبة لمؤشر (فعالية الحكومة) ففي فتره ما قبل الاحتلال الامريكي للعراق فان الحصار الاقتصادي على العراق كان العامل الاساسي في التقصير بتنفيذ المشاريع و الخدمات العامه ، أما بعد عام 2003 فقد استمر المؤشر بالانخفاض و التأشير بالسالب لكون حكومة الاحتلال لم تكن تأهب لاي من الخدمات العامه و بعد تشكيل الحكومة العراقيه الجديده كان الشعب يرتجي خيراً لكن الضغوطات السياسيه في وضع اشخاص لا يفقهون شيئاً من مناصبهم و انشغالهم في سرقة المال العام جعل الحكومة ان تظهر و بشكل دائم في موقف عدم القدرة على الايفاء بأي من وعودها التي قطعتها الاحزاب والنخب الحاكمه و السياسيه قبيل الانتخابات البرلمانيه و لهذا كان من الواضح ان موقف الحكومة ضعيف بأمتياز بعدم قدرتها على تحقيق ما كانت تعد بهِ الشعب .

5- ولو تناولنا المؤشر (الجودة التنظيمية) فنرى ارتفاع المؤشر بالاتجاه السالب قبيل عام 2003 و ذلك لكون النظام السابق كان يتعرض لحصار اقتصادي و من ثم مشكلة الشحه في العملات الصعبه جعلت الدولة تضيق الخناق على القطاع الخاص من خلال صياغة لوائح تنظيميه تقتضي السماح للقطاع الخاص بالاستيراد و لكن بدون تحويل خارجي لذا ادى ذلك الى ضمور دور القطاع الخاص شيئاً فشيئاً و توقف عملية التنمية ، أما بعد عام 2003 فشهد المؤشر تحسناً حيث تم فتح الاستيراد للقطاع الخاص على مصراعيه و ظهرت بعض اللوائح التي تسهل عمل القطاع الخاص و المباشر في تنفيذ بعض المشاريع الا ان بعد عام 2010 اخذت تتضح معالم الفساد اكثر فأكثر في طبيعة المشاريع التي تمنح للقطاع الخاص مما جعل المؤشر يشهد تدهوراً مره اخرى و يرتفع بالاتجاه السالب وهذا دليل على عدم القدرة على تنفيذ سياسات واضحة المعالم من قبل الحكومة و عدم سلامة الصيغ المتبعه في التعامل مع القطاع الخاص.

6- أما بخصوص المؤشر (قواعد القانون) فكانت استقرار الدولة قبل عام 2003 جعلت المؤشر يبقى على نفس مستواه من الاستقرار الا ان بعد عام 2003 اخذ هذا المؤشر يشهد تدهوراً واضحاً نتيجه الاضرار التي لحقت بالكثير من ممتلكات المواطنين و تزوير ملكية البعض منها لصالح النخب الحاكمه و السياسيه مما أضر بالغ الضرر بالمجتمع العراقي و اضعف ثقته بالقانون و عدم قدرته على الاحتفاظ بحقوق المواطنين و ملكياتهم و اخذ الفساد يضرب اطنابه بشكل كبير في المحاكم و اقسام الشرطه فضلاً عن ارتفاع نسبة الجريمه و العنف في العراق وهذا ما جعل ضرورة اخذ وقفة قبل التفكير بانتهاج الحكم الصالح لعدم توفر اركانه الاساسيه .

7- و اخر المؤشرات هو (مكافحة الفساد) وهذا اخذ الجزء الكبير من اهتمام المجتمع و انخفاض التقديرات السالبه لهذا المؤشر أذ لا يزال الطريق طويل لمكافحة الفساد لكون الادوات المستخدمه لمكافحته ضعيفه بأمكانياتها لا تتناسب و تعاظم حجم قفزات الفساد و استشرائه في مؤسسات الدوله كافه ، إذ لم يطرأ أي تحسن ولا زال الفساد قائم على

الرغم من حصول اختلافات طفيفه ولكنها نحو الاسوأ والحديث يطول في هذا الموضوع مما كبح بشكل كبير امكانية تحقيق و تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق بشكلها الصحيح .

أن سوء نتائج مؤشرات إدارة الحكم الصالح في العراق ساهمت و بشكل كبير في تراجع معدلات النمو الاقتصادي و إعاقة التنمية المنشوده ، وحيث لم نرى ان العراق قد حقق أي تقدم في تلك المؤشرات على مدى السنوات من 2003 ولحد الان ، بل وحتى ان التصنيف الدولي الذي يُعنى بالحرية الاقتصاديه و يسمى (دليل الحريه الاقتصاديه) والذي تصدره مؤسسة هيرتج الدولية والذي يضم عشرة مؤشرات للحرية الاقتصاديه و منها حرية الاعمال و التجاره و حجم الدولة و حجم الفساد و حرية العمل ، ففي تقريرها الصادر في عام 2009 لم نجد أي تصنيف للعراق ضمن هذا الدليل و هذا يعني ليس هناك اي نتائج موجبه لكل المؤشرات التي يستخدمها هذا الدليل (www.heritage.org) .

ـ معوقات تطبيق معايير الحكم الصالح:

أولا: الوضع الامني :-

يتناول هذا الجانب مدى قدرة الدولة على الدفاع عن أراضيها ومدى قدرتها على أحلال الامن في البلد و إبعاده عن التهديدات بكافة أنواعها و التي من الممكن أن تُلحق بهِ أن كانت على المستوى العسكري أو الاقتصادي او البيئي وما الى ذلك من تهديدات أخرى .
وكما هو متعارف عليه فأن الامن هنا يشمل كل الاجراءات التي يجب على الدوله ان تتخذها من أجل تأمين حدودها الخارجيه و امنها الداخلي و سلامة مواطنيها وان تهيأ لهم كل الظروف المناسبه للعيش بصوره تنال رضا المجتمع ككل .
وهنالك عدة انواع للامن كما يصنفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحده وهي :- الامن السياسي ، الامن الاقتصادي ، الامن البيئي ، الامن الصحي ، الامن الشخصي ، الامن الجماعي .(1)
واذا تطرقنا الى العراق فأن الجانب الامني له الحيز الاكبر في حياة العراقيين الذين عانوا من عقود طويله من التدهور الامني وعدم الاستقرار ، فلو اختصرناها بالتاريخ الحديث حيث عاش العراق ثماني سنوات من الحرب مع ايران ، ومن ثمَ في عام 1990 عند دخول العراق للكويت وما تلاها من تداعيات انتهت بحرب الخليج الاولى عام 1991 وما بعدها من حصار اقتصادي لما يزيد عن اثنا عشر عاماً تسبب في زعزعة الامن السياسي و الامن الاقتصادي و الامن البيئي و الامن الصحي في العراق مما جعل الدولة تُكرس عملها وجهودها للحفاظ على هيكلية الدولة و الحكومه اكثر من اهتمامها بمعالجة الاختلالات الامنيه على اختلاف انواعها .
وفي ظل الاحتلال بعد 2003 شهد الامن الشخصي للمواطن و الامن الجماعي للبلد عموماً تدهوراً ملحوظاً وأصبح البلد مباح بكل ما فيه وما رافقه من عدم اكتراث سلطات الاحتلال لأمن

البلد و مواطنيه بقدر تركيزها على الامن الشخصي لقواتها مما أدخل العراق في حلقه مفرغه من الفراغ الامني الذي تبادلت فيه الاطراف الاتهامات و انتشرت اعمال الانتقام الطائفي و الشخصي وضرب الارهاب أطنابه في العراق ، مما ادى الى تغيير كل التوجهات الاستراتيجيه للتنميه و الاعمار والتي كان من المفترض على الحكومه الجديده ان تراعيها فتحول الاهتمام الى كيفية معالجة المشاكل الامنيه اكثر من الاهتمام بمعالجة أية مشاكل أقتصاديه او تنمويه ـو أجتماعيه اخرى.

و رافقَ كل ذلك أرتفاع كبير في معدل العمليات الارهابية و الانتحاريه و التي اخذت تنفذها المنظمات الارهابية العالميه وكذلك عمليات القتل الطائفي التي مارستها و لا تزال تمارسها الميليشات الطائفيه والتي وجدت العراق ساحه مفتوحه لأعمالها ، فضلاً عن التشكيلات المسلحه الاخرى التي تشكلت بعد الاحتلال الامريكي للعراق و كانت الفتره مابين (2003 – 2007) هي الفتره التي سجلت أعلى الارقام لهذهِ العمليات .

---

(1) داود خيرالله، الفساد كظاهرة عالمية و آليات ضبطها – المستقبل العربي – مركز دراسات الوحده العربيه –العدد(309)- تشرين الثاني 2004 .

هذهِ العمليات استنزفت الكثير من موارد العراق الاقتصاديه و البشريه ، مما تسبب في خسائر فاقت مئات المليارات من الدولارات كما رصدها مركز استطلاع الراي العالمي (ORB)، ففي جانب الخسائر البشريه لوحدها كانت خسائر العراق في تلك الفتره بحدود مليون شخص .

نستنتج مما ورد اعلاه ان هذا الكم الهائل من العمليات الارهابيه و القتل الطائفي ومما تسبب به من خسائر بشريه وماديه كبيره للعراق كان لابد له ان يؤثر بشكل كبير على عدم ايجاد الارضيه المناسبه لنجاح فكرة انتهاج الحكم الصالح في العراق .

ثانياً: الاستقرار السياسي و الاجتماعي :-

و يعد من اهم مقومات الحكم الصالح لتأثيره بشكل كبير على عملية التنمية الاقتصاديه من خلال إمكانية إقامة العديد من المشاريع التنموية و الخدمية المتنوعه و لذا فأنَ أي خلل قد يصيب الاستقرار السياسي و الاجتماعي سيؤدي الى تأثر العملية التنموية و إحتمالات توقفها بالكامل ، ومن هنا نرى أن معظم البلدان الناميه أستمرت في تخلفها على الرغم من حصولها على استقلالها السياسي الا ان الخلافات المستمره بين النخب السياسيه الحاكمه أفشلَ معه كل الخطط الاقتصاديه الاصلاحيه التي كان من الممكن ان تنهض بأقتصاديات البلدان الناميه بينما بالمقابل نرى ان البلدان المتقدمه تميزت بقوة اقتصاداتها و نهضتها لكونها تعيش اجواء الاستقرار السياسي و الاجتماعي دائماً .

و لو تناولنا العراق كأحد البلدان الناميه لوجدنا ان الوضع السياسي بعد عام 2003 تميز بتكالب النخب السياسيه على السلطه و المناصب القياديه في الدوله وما رافقه من اختلاف كبير في توجهات الاحزاب على اختلاف انواعها و الذي وسعَ من شق الخلافات لكون كل حزب سياسي يبحث عن مصالح قياداته الخاصه بالدرجه الاساس ومن ثمَ مصالح حزبه و القوميه او الطائفيه التي يمثلها .

و تفاقمت المشكله السياسيه اكثر حين تم إجراء الانتخابات البرلمانيه حيث و نظراً للعدد الكبير من الاحزاب السياسيه التي أنشأت في العراق فلم يستطع أي من الاحزاب أن يحصل على أغلبيه انتخابيه تمكنه من اشغال اكبر عدد من المقاعد البرلمانيه وبالتالي تمكينه من تشكيل حكومة تقود البلاد، مما أدخل العراق في مشاكل اضافيه و أصبحت الخلافات و الاختلافات السياسيه تلقي بظلالها على مفهوم الحكم الصالح في العراق ، فضلً عن طبيعة التركيبه الاجتماعيه التي لا تزال تحمل الطابع التقليدي بالتمسك بالمفهوم العشائري ، كل هذهِ التجاذبات تجسدت في حجم الخلافات التي نشأت بين الاحزاب السياسيه في الانتخابات البرلمانيه لعام 2010 مما دعا الى تدخل المحكمة الاتحاديه في قضية تفسير الكتلة الاكبر والتي تأثرت بدورها بحجم الضغوطات السياسيه آنذاك على المحكمه ، وهذا كان له اثره الواضح على محاولة تطبيق مفهوم الحكم الصالح وما رافق تلك الفترة من اعتصامات في كثير من المحافظات والتي حملت طابع عشائري احياناً و أحياناً اخرى مثلت مكون أساسي من مكونات

المجتمع العراقي و التي تطورت فيما بعد من اعتصامات تطالب بمنع التهميش و منح الخدمات الى المطالبه بأسقاط الحكومة أو أقامة الفيدراليات .
لذا وفي ظل هذهِ الظروف المضطربه أصبح الحديث عن أمكانية تطبيق الحكم الصالح أمراً غير واقعي ، لكون لا يمكن إيجاد تصور واضح لمستقبل هذا البلد في ظل هذهِ الاحداث.

ثالثاً : الفساد الاداري و المالي :-

في هذا الجانب يرى (الكسندر كينج) في كتابه (من اجل مجتمع عالمي جديد) ان وجهة النظر الاقتصاديه تنظر الى الفساد من خلال تركيزه على العلاقه بينه و بين انخفاض مستوى الاستثمار لغرض التنمية البشريه ، أما وجهة النظر القانونيه فترى ان الفساد ماهو إلا انحرافاً عن الالتزام بالقانون ، اما وجهة النظر السياسيه فتنظر للفساد من خلال علاقته في التأثير على طبيعة الحكم الصالح ، أما وجهة نظر علم الاجتماع فترى الفساد بأنه خرق لبعض القيم الاجتماعيه التي تضر بالمجتمع ، لكن كل وجهات النظر تلك تجتمع في السبب الذي يقف وراء هذا الفساد الا و هي سوء استخدام السلطه و تسخيرها لتنفيذ المصالح الخاصه دون الاكتراث لمصلحة المجتمع ككل .
ففي تقرير منظمة الشفافية الدوليه Transparency International Secretariat (TIS) والذي تتراوح قيمة مؤشره للشفافيه ما بين (0 – 10) حيث كلما اقترب المؤشر من العشرة كلما دل ذلك على ارتفاع درجة الشفافية لتلك الدولة .

الجدول (2)

مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 و لدول مختاره

الترتيب ضمن التقرير	الدولة	الدرجه من 10	الترتيب ضمن التقرير	الدولة	الدرجة من 10
1	الدنمارك	9.3	48	البحرين	4.9
1	نيوزيلندا	9.3	50	السعوديه	4.7
1	أيسلندا	9.3	50	الاردن	4.7
4	فنلندا	9.2	78	الصين	3.5
4	السويد	9.2	175	العراق	1.5
19	قطر	7.7	176	أفغانستان	1.4
22	**الولايات المتحدة**	7.1	176	مينامار	1.4
30	إسرائيل	6.1	178	الصومال	1.1

المصدر : الجدول من تنظيم الباحثين بالاعتماد على :
تقرير منمظ الشفافيو الدوليه لعام 2010 - ص 78-79 .

هذا التقرير الذي صدرَ في العام 2010 و الذي شملت الدراسه فيه (178) دولة من دول العالم حيث جاء العراق بالمرتبة (175) عالمياً ومن مؤشر العشرة درجات كان مؤشر العراق يشير الى (1.5) درجه ، أي انه في ادنى درجات الشفافيه والتي عبرت درجة المؤشر عن انعدامها في العراق مما جعله دائماً في نهاية القائمة و سابقاً فقط لدول(أفغانستان ، ميانمار ، الصومال) وبفارق ضئيل في درجة التقييم يكاد لا يذكر وهذا ما جعل العراق في مستوى متدني عالمياً و يعكس مدى عمق المشكلة التي يعاني منها العراق ، ومن ثمَ فأنَ أي حديث عن إمكانية تحقيق أو تطبيق الحكم الصالح في العراق على الاقل في الامد القريب هو من ضروب الخيال لعدم وجود أي مؤشرات لاي تحسن ملحوظ ممكن ان يطرأ على هذهِ المشكلة
و المؤسف ان هذهِ التقارير و الدراسات الدوليه التي تقوم بها منظمات محايده والتي يشكك بها العراق دوماً من عدم دقتها أو مطابقتها للواقع الان انها تعكس و بشكل واضح مدى الضعف الاداري والتخلف في هيكلية المؤسسات العراقيه و الذي كان السبب في تعميق المشكله ، فضلً

عن تقارير النزاهة الدولية و الاقليميه و المحليه التي كشفت و بينت حالات الفساد التي اصبحت سمة كل الوزارات و المؤسسات العراقيه دون استثناء ، كل ما تقدم يجعلنا لا نستغرب سبب تواجد العراق في نهاية قائمة الشفافية و التي ضمنت ابتعاده عن مفهوم الحكم الصالح بعد أن أصبح المواطن العراقي تنتابه حالة فقدان الامل و اليأس من تحسن الاوضاع و عدم الرضا عن طبيعة نظام الحكم و عدم قدرته على إدارة البلد او حتى في تحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعاً : أرتفاع نسبة البطالة المقنعه و ترهل القطاع العام :-

على الرغم من حجم البطاله في العراق فيما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 و تدهور هيكلية المؤسسات العراقيه فهنا حاولت الحكومه ان تجد فرص عمل لهذا الحجم من البطاله الا ان من تم تشغيلهم تحولوا الى نوع جديد من البطاله حيث ان هناك ايضاً حجم ترهل في البطاله المقنعه التي اخذت تغزو الوزارات والدوائر في العراق نتيجة الصبغة العشائرية و الطائفية و الحزبية التي اصبحت تميز طبيعة نظام الحكم و تحول الوزارات الى اقطاعيات تُحكم لصالح عشيرة الوزير أو طائفته أو حزبه ، ومن ثمَ هذا الحجم من البطاله المقنعه أنعكس بشكل كبير على أنخفاض الانتاجية لكل المؤسسات بدلاً من زيادتها بزيادة القوى العاملة لكون هذهِ البطاله المقنعه عباره عن اسماء تستلم رواتب في نهاية الشهر بدون اي عمل تقدمه لصالح البلد فضلاً عن الاف من الفضائيين الذين تم اكتشافهم ان كان في الجيش او الدوائر المدنيه .
حيث بعد عام 2003 عملت سلطات الاحتلال الامريكي و الحكومات المتعاقبه بعدها ومن باب تخفيض نسبة البطاله الى إستمرار عملية التوظيف الغير نوعي و الغير تخصصي دون الاكتراث الى الحاجه الفعليه لحجم القوى العامله المطلوبه لكل مؤسسه ومن ثمَ قاد ذلك الى استمرار ترهل القطاع العام و تضخم أجهزة الدولة المختلفه و هذا كله انعكس على التزايد المضطرد الذي شهدته النفقات التشغيليه في الموازنه العراقيه نظراً للزياده الكبيره في حجم الاجور و الرواتب بسبب تزايد عدد العاملين في المؤسسات الممولة من قبل الحكومه من (1047 موظف) عام 2004 الى (2.389.901 مليون موظف) في عام 2008 و قد قُدِرَ عدد الموظفين في نهاية عام 2013 بأنه قد وصلَ الى (2.980.000 مليون موظف) .
لذا فأن هذهِ الزياده الكبيره في البطاله المقنعه أكدتها المعدلات الكبيره لانخفاض الانتاجيه في المؤسسات و كذلك الترهل الذي أصاب القطاع العام كل ذلك يعد من متناقضات الحكم الصالح لكونها تعكس حالة واقعية من عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديه في البلد و على وجه الخصوص الموارد البشريه منها وهذا شكلَ العائق الاكبر في أمكانية تحقيق التنمية البشرية المستدامه، فضلاً عن الضغط الكبير على موازنة الدولة التي شكلها جيش البطاله المقنعه في المؤسسات العراقيه أضافَ عبئاً على الموازنه التي هي تعاني في الاساس من أزمة حقيقيه نتيجة اعتمادها على النفط لتمويلها والذي شهدت اسعارها تدهوراً عالمياً غير مسبوق أدى الى انخفاض عائدات العراق النفطيه و التي هي الممول الوحيد للموازنة العراقية.

خامساً: البيروقراطيه الاداريه :-

ان الصراعات المستمره بين النخب السياسيه الحاكمة في العراق بعد عام 2003 جعلت الكثير منهم يسلك حالة البيروقراطيه الادارية من خلال حرصهم على التمسك بالسلطه وكرسي الحكم و ديمومة سيطرتهم عليها حرصاً على مصالحهم الخاصه و مصالح احزابهم ، و هذا النوع من البيروقراطيه ترافقه مجموعه من قواعد السلوك الاداري و الاجراءات الاداريه التي تتجسد في محاولة القيادات إظهار تمسكهم الحرفي بالقوانين والتشريعات الى الحد الذي يجعله يصل الى مرحلة الروتين القاتل في العمل ومن ثمَ يقود ذلك الى تعطيل نزعة الابداع و التطوير في العمل ويصبح كل شيء يسير بقوالب جاهزة مسبقاً ، وهذا النوع من القياده الاداريه بعيد كل البعد عن الحكم الصالح ، لذا فبدون التخلص من البيروقراطيه يصبح من الصعب الوصول الى الحكم الصالح .

الاستنتاجات :-

1- يعتبر مفهوم الحكم الصالح من المفاهيم التي تم التداول بها حديثاً على الرغم من تواجده على الساحه الفكريه من سنين مضت و الذي يوضح العلاقه بين مؤشرات الحكم الصالح و المؤشرات الاقتصاديه .
2- أن هذهِ العلاقه بين مؤشرات الحكم الصالح و المؤشرات الاقتصاديه هي علاقه تكامليه لها تأثيرها على عملية التنمية ، و اذا ما تمَ إهمالها فأنها ستؤثر على المضي في تحقيق التنمية ،الان ان هذهِ المؤشرات لا تزال لم تأخذ دورها الفاعل في الاقتصاد العراقي .
3- ومن خلال البحث نرى ان معظم المؤشرات المستخدمه لتوضيح طبيعة نظام الحكم في العراق و على وجه الخصوص بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تُبين أنَ هنالك ضعف في تطبيق هذهِ المؤشرات .
4- نحن بأمس الحاجه الى ثورة كبيره من الاصلاحات في كافة المجالات لكي ننهض بمؤشرات الحكم الصالح و نرتقي بها الى مستوى الدول المتقدمه .

التوصيات : -

1-ان الاستقرار السياسي في ضوء التعدديه الحزبيه اصبحَ العامل الاهم في التأثير على عملية التنمية الاقتصاديه ، فلكي ننهض بأقتصادنا علينا ان نبدأ بتطبيق رؤية استراتيجية تعمل على نشر سلوك الحوار وتقبل راي الاخر ومعالجة المشاكل السياسيه الداخليه و الاختلافات الحزبيه المحليه و ضرورة تقوية الوحده الوطنيه بين القوميات الطوائف المتعدده من اجل ان نحقق الاستقرار السياسي و بالتالي تحقيق التنميه .
2- العمل بشكل جدي و مدروس و بأطر و تشريعات قانونيه على مكافحة الفساد بكل أشكاله ، انطلاقاً من معالجة مسبباته الاساسيه الا وهي البطاله و التضخم و المستوى العام للاسعار من خلال توفير فرص العمل و البدء بمشاريع تنموية تستوعب الاعداد الغفيره من العاطلين عن العمل و تدقيق ضوابط البنك المركزي و السياسه الماليه و النقديه في العراق للسيطره على مؤشرات التضخم و كبح جماحها قدر الامكان و السيطره على المستوى العام للاسعار .
3- ضرورة إعادة النظر في تشريع الكثير من القوانين والتي شُرعت منذ عقود طويله و أصبحت لا تتماشى مع التطورات بعد السنين الطويله من تشريعها فضلاً عن ضرورة معالجة الفشل فتطبيق الكثير من القوانين و خاصه الاقتصاديه منها و التي أدت الى ضعف الاداء الاقتصادي .
4-ضرورة إيجاد السبل الكفيله في تطبيق استراتيجية تهتم بشكل واضح بمؤشرات الحكم الصالح و كيفية العمل عليها و السعي لتطبيقها بخطوات صحيحه .
5-الشروع في مشروع تقوية الترابط بين القطاع الخاص و العام و بأشراف منظمات المجتمع المدني من أجل الارتقاء بالاقتصاد العراقي .

المصادر:

1.البنك الدولي،2003، تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ، تحسين التضمنية والمساءلة .
2.شعبان فرج، 2012، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ـ جامعة الجزائر.

3.امنصوران سهيله، 2006، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ـ دراسة اقتصادية تحليلية**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.
4.صبع عامر، 2008، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 - 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر.
5.فرانسيس فوكوياما ، 2007، **بناء الدولة ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمه مجاب الامام، من منشورات مكتبة العبيكان، الطبعة الاولى، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.
6.عبد الله العروي، 2001، **مفهوم الدولة**، من منشورات المركز الثقافي العربي، الطبعة السابعة، بيروت ـ لبنان.
7.روبرت م.ماكيفر، 1984، **تكوين الدولة**، ترجمة د.حسن صعب، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ـ لبنان.
8. البرنامج الإنمائي للامم المتحدة (UNDP)، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، وثيقة للسياسات العامة للبرنامج الإنمائي للامم المتحدة، نيويورك ـ الولايات المتحدة.
9.تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، **خلق الفرص للأجيال القادمة**، من اصدارات جامعة العربية ، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.
10.جمهورية العراق، 2014، **استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030**، من منشورات الجهاز المركزي للاحصاء- بغداد.
11. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، 2011، **دورمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد**، الخليل ـ فلسطين.
12. تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر عام 2010 .

1. International fund for Agricultural Development (IFAD), 1999, Good Governance: An overview, EB 99/67/INF.4, Rome.
2. IMF, *Good Governance: The IMF's Role* (August 1997), p. IV, 3
3. United Nations, 2013, what is Good Governance? Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.
4. UNDP, 2014, Governance for Sustainable Development- Integrating Governance in the Post-2015 Development Framework, Discussion Paper.
5. UNDP, 2002, Governance for Sustainable Human development: A UNDP Policy Document.
6. Rachel M. Gisselquist, 2012, Good Governance as a Concept, and Why This Matters for Development Policy, United Nations University, Working Paper No.30.
7. Daniel Kaufman, Aart Kraay and Massion Mastruzzr, 2009, Governance Matters Aggregate and Individual Governance Indicators, 1996-2008, World Bank, Policy Research, Working Paper 4978 .